

بيان صحفي

نظام اليورو والمصارف المركزية والمؤسسات النقدية بدول مجلس التعاون الخليجي يعقدان الندوة الثالثة رفيعة المستوى

في هذا اليوم، الخميس 19 يناير 2012، عقد نظام اليورو، المؤلف من البنك المركزي الأوروبي و17 بنكا مركزيا وطنيا من منطقة اليورو، والمصارف المركزية والمؤسسات النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي ندوتهم الثالثة رفيعة المستوى، في مدينة أبو ظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد حضر هذه الندوة محافظون وممثلون رفيعو المستوى لنظام اليورو والمصارف المركزية والمؤسسات النقدية بدول مجلس التعاون الخليجي، بجانب ممثلين عن المفوضية الأوروبية والأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بمجلس التعاون الخليجي. والجدير بالذكر أن هذه الندوة هي الأولى التي يتم عقدها في دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي، ويستضيفها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وقد شملت القضايا الرئيسية التي تم تناولها في الندوة التحديات الاقتصادية، والمالية التي تجابه منطقة اليورو حاليا، وتحليلات المخاطر الكلية، والسبل الكفيلة بتفادي الأزمات المالية، وموضوعات تتعلق بالبنية النقدية والمالية الدولية.

وفي معرض ترحيبه بالمشاركين في الندوة، صرح معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قائلاً "إنني لعلني لثقة من أننا سوف ننتهز هذه الفرصة لاكتساب معرفة مباشرة حول الوضع الحالي في أوروبا، ونعزز، في الوقت نفسه العلاقات بين مؤسساتنا." وأضاف معاليه قائلاً "وإنني لسعيد بصورة خاصة بالبرنامج الذي بين أيدينا اليوم، إذ ستتم من خلاله مناقشة العديد من القضايا الأكثر تحديا وصعوبة التي تجابه الاقتصاد العالمي".

ومن جانبه، ركز معالي ماريو دراغي، رئيس مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي في ملاحظاته الافتتاحية على الأهمية المتعاظمة لدول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي، وفي النظام المالي العالمي، الأمر الذي يسوغ السعي إلى تعزيز الحوار بين نظام اليورو والمصارف المركزية والمؤسسات النقدية لهذه الدول، وتوفير هذه الندوة منصة ملائمة لهذا الغرض.

وقد تركزت مناقشات الندوة على الموضوعات الثلاثة التالية:

التحديات الاقتصادية والمالية الحالية بمنطقة اليورو

تبادل المشاركون في الندوة وجهات النظر حول التحديات التي تواجه منطقة اليورو حالياً. وشدد المشاركون على أهمية انضباط السياسات المالية والحفاظ على القدرة التنافسية للدول الأعضاء في اتحاد نقدي. كما ركزوا على الحاجة إلى أنظمة صارمة للماليات والسياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، بجانب الحاجة إلى آلية فعالة متجاوزة للحدود الوطنية تتولى المراقبة، وإنفاذ الأنظمة وإدارة الأزمات. وبينما تواجه بعض دول منطقة اليورو تحديات عسيرة، إلا أن الحسابات المالية لمنطقة اليورو، في مجملها، أقوى من الحسابات المالية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى. وقد عبر المشاركون عن ثقتهم في قدرة السلطات في منطقة اليورو على التصدي للتحديات الحالية وتجاوزها، وعلى تعزيز وتقوية الإطار المؤسسي للاتحاد الاقتصادي والنقدي من خلال التطبيق المتسارع لكافة الإجراءات الإصلاحية التي تم الاتفاق عليها حتى تاريخه. كما اتفقت وجهات النظر على أن تجربة منطقة اليورو تحتوي دروساً بالغة الأهمية بالنسبة لإجراءات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي الجارية حالياً.

تحليل المخاطر الكلية وتفاذي حدوث الأزمات المالية

اتفق المشاركون في الندوة على أن أحد الدروس الهامة المستفادة من الأزمة المالية العالمية يتمثل في الحاجة إلى تبني مقاربة كلية متبصرة للقطاع المالي، تعنى بصورة رئيسية بجعل الأنظمة المالية أكثر مرونة وقدرة على التكيف. وتبادل المشاركون وجهات النظر حول الأدوات اللازمة للتعرف على وتقييم المخاطر الكلية، وحول أطر السياسات للإشراف الكلي المتبصر. وناقش المشاركون السياسات التي يجري إتباعها للارتقاء بالاستقرار المالي وتقوية الإشراف المصرفي في دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى المستوى الدولي.

البنية النقدية والمالية الدولية

لاحظ المشاركون أن الثقل المتعاظم للاقتصاديات الناشئة، على مدى العقود الماضية، قد أسهم في إحداث بعض الانتقالات الهيكلية الهامة في الاقتصاد العالمي. فمن حيث الاقتصاد الحقيقي والمالية الدولية، بدأ أن العالم قد تحرك صوب مزيد من تعددية الأقطاب مع مواصلة اقتصاديات السوق الناشئة مسيرتها المتدرجة في اكتساب مزيد من الأهمية في التجارة العالمية، والمالية الدولية، وحوار السياسات العالمي. كما لاحظ المشاركون في الندوة أن هذا الانتقال صوب تعددية الأقطاب يتجلى بصورة أقل وضوحاً في الاستخدام الدولي للعملة، إذ لا تزال عملات السوق الناشئة تلعب دوراً عالمياً محدوداً حتى الآن. كما تبادل المشاركون وجهات النظر حول تحديات السياسات المتعلقة بالإختلالات العالمية، والتدفقات الرأسمالية الدولية، والحوكمة العالمية.